

الفصل في الملل والأهواء والنحل

خلق جميع ما أراد جمعه من الأجرام السماوية التي خلقها مفترقة ثم جمعها وخلق تفريق كل جرم من الأجرام التي خلقها مجتمعة ثم فرقها فهذا هو الحق لا ذلك السؤال الفاسد الذي أجملتموه وأوهتمتم به أهل الغفلة أن \square تعالى ألف العالم من أجزاء خلقها متفرقة وهذا باطل لأنه دعوى بلا برهان عليها ولا فرق بين من قال أن \square تعالى ألف أجزاء العالم وكانت متفرقة وبين من قال بل \square تعالى فرق العالم أجزاء وإنما كان جزءاً واحداً وكلاهما دعوى ساقطة لا برهان عليها لا من نص ولا من عقل بل القرآن جاء بما قلناه نصاً قال تعالى إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كل فيكون ولفظة شيء تقع على الجسم وعلى العرض فصح أن كل جسم صغر أو كبر وكل عرض في جسم فإن \square تعالى إذا أراد خلقه قال له كن فكان ولم يقل أنهم طنوا ما فبطل حقا \square على الكذب هو فهذا متفرقة أجزاء من جزء كل ألف أنه \square يلزمونا به ثم نقول لهم أن \square تعالى قادر على أن يخلق جسماً لا ينقسم ولكنه لم يخلقه في بنية هذا العالم ولا يخلقه كما أنه تعالى قادر على أن يخلق عرضاً قائماً بنفسه ولكنه تعالى لم يخلقه في بنية هذا العالم ولا يخلقه لأنهما مما رتبته \square \square محالاً في العقول و \square تعالى قادر على كل ما يسأل عنه لا نحاشى شيئاً منها إلا أنه تعالى لا يفعل كل ما يقدر عليه وإنما يفعل ما يشاء وما سبق في علمه أنه يفعله فقط وب \square تعالى التوفيق .

ثم نعطف هذا السؤال نفسه عليهم فنقول لهم هل يقدر \square \square على أن يقسم كل جزء ونقسم كل قسم من أقسام الجسم أبداً بلا نهاية أم لا فإن قالوا لا يقدر على ذلك عجزوا ربهم حقا وكفروا وهو قولهم دون تأويل ولا إلزام ولكنهم يخافون من أهل الإسلام فيملحون ضلالتهم بإثبات الجزء الذي لا يتجزأ جملة .

وإن قالوا أنه تعالى قادر على ذلك صدقوا ورجعوا إلى الحق الذي هو نفس قولنا وخلاف قولهم جملة ونحن لا نخالفهم قط في أن أجزاء طحين الدقيق لا يقدر مخلوق في العالم على تجزئة تلك الأجزاء وإنما خالفناهم في أن قلنا نحن أن \square تعالى قادر على ما لا نقدر نحن عليه من ذلك وقالوا هم بل هو غير قادر على ذلك تعالى \square عما يقول الظالمون علواً كبيراً وقولهم في تناهي القدرة على قسمة \square تعالى الأجزاء هو القول بأن \square تعالى يبلغ من الخلق إلى مقدار ما ثم لا يقدر على الزيادة عليه ويبقى حسيماً عاجزاً تعالى \square عن هذا الكفر ولعمري أن أبا الهزيل شيخ المثبتين للجزء الذي لا يتجزأ ليحن إلى هذا المذهب حينئذ شديداً وقد صرح بأن لما يقدر \square عليه كمالاً وآخر لو خرج إلى الفعل لم يكن \square تعالى قادراً بعده على تحريك ساكن ولا تسكين متحرك ولا على فعل شيء أصلاً ثم تدارك كفره فقال ولا

يخرج الآخر أبدا إلى حد الفعل .

قال أبو محمد فيقال له ما المانع من خروجه والنهية حاصرة له والفعل قائم فلا بد مع طول الزمان من البلوغ إلى ذلك الآخر .

قال أبو محمد نعود بنا من الضلال والاعتراض الرابع هو أن قالوا أيما أكثر أجزاء الجبل أو أجزاء الخردلة وأيما أكثر أجزاء الخردلة أو أجزاء الخردلتين قالوا فإن قلت بل أجزاء الخردلتين وأجزاء الجبل صدقتم وأقررتم بتناهي التجزئ وهو القول بالجزء الذي لا يتجزأ وإن قلت ليس أجزاء الجبل أكثر من أجزاء الخردلة ولا أجزاء الخردلتين أكثر من أجزاء الخردلة كما برتم العيان لأنه لا يحدث في الخردلة جزء إلا ويحدث في الخردلتين جزآن وفي الجبل أجزاء وادعوا علينا أننا نقول أن في كل جسم أجزاء لا نهاية لعدددها ولا آخر لها وأن من قطع بالمشي مكانا ما أو قطع بالجلمتين شيئا فإنما قطع ما لا نهاية لعددده وقالوا أن عمدة حجتكم على الدهرية هو هذا المعنى نفسه في إلزامكم إياهم وجوب القلة والكثرة في عدد الأشخاص وأوقات الزمان وإيجابكم أن كل ما حصره العدد فذو نهاية وإنكاركم على الدهرية وجود أشخاص وأزمان لا نهاية لعدددها قالوا ثم نقضتم كل ذلك في هذا المكان